دور التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

The Role Of Human Development In Realizing The Economic Growth In Saudi Arabia

دكتورة/ حاجة عبد الرحمن الإمام(*)

الباحثة/ حنين مستور الخالدي(**)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٥ -٢٠١٥)، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال بناء نموذج قياسي للتعرف على العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، وكلٍّ من المتغيرات (العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط سنوات الدراسة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة) كمتغيرات مستقلة. وتم إجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد، واختبار السكون للمتغيرات، ونموذج تصحيح الخطأ، واختبار السببية لجرانجر. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وكلٍّ من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والإنفاق على التعليم في المدى القصير، وأيضًا وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وكلٍّ من العمر المتوقع عند الولادة والإنفاق على التعليم في

(*) قسم الاقتصاد، كلية اقتصاد وإدارة جدة، المملكة العربية السعودية، والمشرفة على الرسالة.

(**) قسم الاقتصاد، كلية اقتصاد وإدارة جدة، المملكة العربية السعودية

alkhaldihanine@gmail.com

المدى الطويل. كما تبين وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على الصحة في المدى القصير. في ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة عدة توصيات، أهمها: دعم برامج التعليم المستمر، وتقديم التسهيلات والتحفيز على التدريب والتأهيل، والاهتمام بالتعليم، وعمل ندوات دورية في الجامعات المختلفة تسهم في تحقيق التنمية البشرية، وأخيرًا دعم رؤية ٢٠٣٠ بالمزيد من المبادرات والأفكار التي تسهم في التوسع في التنمية البشرية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنمية البشرية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق على التعليم، الإنفاق على الصحة، المملكة العربية السعودية، رؤية ٢٠٣٠ للمملكة.

مقدمة:

بدأت معظم الحكومات في الدول النامية في وضع الخطط الهادفة إلى تحسين معدلات التنمية البشرية وتحديد السياسات والإجراءات المؤدية إلى تخفيض معدلات الأمية وتطوير آليات التعليم والتدريب بهدف بناء مجتمع معرفي يقوم على ثقافة الابتكار والابداع كمدخل لتطوير الاقتصاد وتحسين معدلات نموه وبنائه على أسس متينه وثابتة ومستمرة تسمح بالاستقرار الاجتماعي والسياسي للشعوب، وتحد من مشاكل التطرف والعنف وتدعم الديموقراطية وحقوق الإنسان.

من المعلوم أن التنمية الاقتصادية هي حراك اجتماعي من وضع معين إلى وضع آخر أفضل منه تتوافر فيه كل متطلبات الحياة المادية والمعنوية ويلقى فيه الفرد كرامته كإنسان.

إن هدف أي دولة هو القضاء على الفقر، ورفع مستوى المعيشة لمواطنيها، وتحقيق متطلباتهم؛ مما يستوجب المضي قدمًا في الخطط التنموية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة ورفع معدلات الدخل. وقد عرفت الدول المتقدمة طريقها إلى التنمية ووصلت إلى ما تصبو إليه، وقد يعود ذلك لعدة أسباب من أهمها: أنها اهتمت بتدريب وتعليم وتأهيل العنصر البشري، بينما لم تهتم البلدان النامية بالإنسان سواء على المستوى الصحي أو التعليمي، بل اعتمدت لأكثر من نصف قرن على استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تركز على الجوانب الاقتصادية (السلع والخدمات).

لأهمية موضوع التنمية البشرية اقترحت منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ أن يكون عقد التسعينيات عقد التنمية البشرية لدول العالم، من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية (الصحة والتعليم والدخل)، وزيادة الخيارات أمام الناس، لتوفير الحياة الكريمة لهم (UNDP, 1990: 10)، أصبحت التنمية البشرية تحتل مركز الصدارة في الاهتمام على مستوى العالم المعاصر باعتبارها أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع إنساني، بل أن الاستثمار فيها أصبح يعد استثمارًا مربحًا للغاية، وإن كان طويل الأجل، وتتناول هذه الدراسة دور التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

يمكن بلورة مشكلة الدراسة في تحديد أهمية التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. يمكن بلورتها أيضًا التساؤل التالي: ما دور التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

تعد التنمية الاقتصادية من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أيًّا كان نظامها الاقتصادي، فقد ربط الاقتصاديون مستوى الإنتاج بكل من رأس المال والعمل، ثم أضاف الكلاسيكيون الجدد عاملًا إضافيًّا هو التقدم التقني؛ فالتقدم التقني أدى إلى زيادة القدرة على توليد الطاقة الإنتاجية التي تستند على المعرفة العلمية والتكنولوجية، والتي أصبحت إحدى أهم المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي، وهذا يدل على أن الآفاق المستقبلية لدول العالم سترتكز على مدى زيادة التقدم التكنولوجي والعلمي

فيها، وعلى ذلك: فإن الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري يعتبر من أهم المقومات الاقتصادية، فبالتعليم والتدريب والتطوير، فضلًا عن الرعاية الصحية اللائقة، يصبح للمورد البشري وانتاجيته جدوى قصوى وفاعلية في النمو والتنمية الاقتصادية.

لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دورًا بارزًا في نشر مفهوم التنمية البشرية وترسيخه من خلال تقاريره السنوية التي يصدرها منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وقد حدد ثلاثة مؤشرات ضرورية يتم قياس التنمية البشرية على أساسها، وهي ضرورة أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل؛ وأن يكتسبوا المعرفة؛ وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

أكدت العديد من الدراسات على أهمية التنمية البشرية؛ حيث تشير إلى أنه لا بد أن تسخر السياسة الاقتصادية في الدولة لتحقيق الأغراض الاجتماعية، بحيث يكون الاقتصاد أداة الإنفاق العام في تنمية رأس المال البشري (التمتام، ٢٠١٣: ٥٨)؛ حيث إن الإنفاق على التعليم والصحة يساهم في تكملة وظائف التنمية الاقتصادية بما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة (الهيتي، ٢٠٠٩: ١)، ويؤكد العريفي (٢٠١٣) على أن الإنسان هو العمود الفقري لأي تنمية والمصدر الأكثر قدرة على تحقيق أي تقدم ونمو وتطور (العريفي، ٢٠١٣: ٤٣).

من الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي: دراسة يعقوب (٢٠١٦) توصلت إلى أن التنمية المستدامة لا

تتحقق بدون رأس مالي بشري يؤمن بها ويعمل لأجلها، ودراسة العلاونة (٢٠١٥) توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للتنمية البشرية ممثلة بمؤشر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي، ودراسة **Pelinescu** (٢٠١٥) توصلت إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة دون وجود نظام جيد للتعليم والتدريب، ونشر واسع النطاق للمعرفة، ودراسة **Oni, Lawrence Babatunde** (٢٠١٤) توصلت إلى أن زيادة الإنفاق على القطاع الصحي ونمو القوى العاملة من العوامل المهمة للنمو الاقتصادي، وقد توصلت دراسة **Rahman** (٢٠١١) ودراسة **Zivengwa** (، ٢٠١٢)، ودراسة **Bader** (٢٠١٢)، ودراسة **Jorge et al** (٢٠١٤) ودراسة **Sefa and others** (٢٠١٥) إلى أن للتعليم دورًا إيجابيًّا في النمو الاقتصادي.

في ظل ظهور الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، وفي إطار مواكبة التنافس الاقتصادي العالمي؛ تبنت المملكة العربية السعودية مفهوم التنمية المستدامة، وخطت خطوات جادة نحو التنمية البشرية منذ خطتها الخمسية الأولى وتسارع هذا الاهتمام إلى أن أصبح اليوم الهدف الأكبر، وتشير التقارير على أن المملكة تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات الدخل والتعليم والصحة، ويؤكد على ذلك تصنيف المملكة في مؤشر التنمية البشرية؛ حيث جاءت في المرتبة ٣٩ وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٧.

جملة القول: إن التعليم والتدريب للعنصر البشري ضرورة تمليها تطورات الحياة وظروف وخطط التنمية؛ فالتنمية تنبع من داخل الوطن نفسه، ولا يمكن استيرادها من الخارج، أي: إنها تنمية ذاتية، وقد جاءت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ متماشية مع الأهداف الإنمائية، فقد حرصت

المملكة على أن تكون التنمية الاقتصادية أحد أولوياتها في الفترة المقبلة من خلال إعادة هيكلة الناتج المحلي والسعي لتنويع القاعدة الاقتصادية والاعتماد على رؤية استراتيجية في العقود التالية، الأمر الذي يصبح معه من السهولة بمكان التحدث عن استراتيجية واضحة ومستقرة للبحث العلمي والمعرفة ترتبط فيها العمل البحثي بمتطلبات التنمية، وإن هذه الرؤية ستقوي من الوعي المجتمعي، من الواضح أن المملكة العربية السعودية قطعت شوطًا كبيرًا على مدار السنوات الماضية في التنمية البشرية، وفي ظل التقدم الذي أحرزته المملكة في العديد من مؤشرات التنمية البشرية، فهل لعبت التنمية البشرية دورًا محوريًّا في النمو الاقتصادي للمملكة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٥).

فروض الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة استندت الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرض الرئيس للدراسة: توجد علاقة دالة إحصائيًا بين التنمية البشرية وبين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ويتفرع منه الفروض التالية:

وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين متوسط سنوات الدراسة وبين النمو الاقتصادي.

وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين العمر المتوقع عند الولادة وبين النمو الاقتصادي.

وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين متوسط دخل الفرد وبين النمو الاقتصادي.

وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين الإنفاق على التعليم وبين النمو الاقتصادي.

وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين الإنفاق على الصحة وبين النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها في كونها تتفاعل مع الرؤية الاقتصادية الحالية في المملكة، فالمتأمل للتوجهات الاقتصادية في المملكة يلاحظ الفكر الاقتصادي الذي بدأت المملكة في انتهاجه بعد إطلاق رؤية ٢٠٣٠م، وقد صرح بذلك العديد من الخبراء والمستثمرين من مختلف دول العالم؛ حيث أقروا بأن الاقتصاد بعد الرؤية يختلف كثيرًا عما قبلها، ولا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي قوى إلا بتوفر عنصر بشري مدرب، ويمتلك المهارات المعرفية التي تمكنه من تطويع الأساليب الحديثة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحقيق الهدف الأكبر الذي تسعى المملكة له وهو تنويع القاعدة الاقتصادية، كما تأمل الباحثة بأن يستفيد القائمون على تخطيط برامج التنمية البشرية من نتائج هذه الدراسة وفق ما تتطلع له المملكة العربية السعودية من نمو اقتصادي مستدام.

منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي؛ حيث يتم الرجوع إلى الأدبيات المتمثلة في الكتب العلمية والأبحاث والدوريات لدراسة الظواهر المفسرة للحقائق محل البحث وكمرجع للأساس النظري، والتعرف على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

هذا فضلًا عن الرجوع إلى الإحصائيات الرسمية للحصول على البيانات اللازمة لاستخدام الأساليب القياسية لاختبار صحة الفرضيات التي تخدم الهدف من الدراسة، وقد تم الرجوع إلى مصدرين أساسين، الأول هو: مؤسسة النقد العربي السعودي، والثاني هو: قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقوم الدراسة باستخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية لفحص دور التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٥)، باستخدام اختبارات السكون للمتغيرات معبراً عنها في مستوياتها اللوغاريتمية والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ؛ حيث نصل من خلالها إلى نتائج واقعية، وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية يبنى عليه اتخاذ قرارات سليمة، وبذلك نتجنب النتائج المضللة التي يتم التوصل إليها بطرق الانحدار التقليدية في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية والذي يؤدي إلى الانحدار الزائف، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبًا ما تتصف بعدم ثبات التباين، أولها صفة الدورية أو عامل الاتجاه الزمن، والذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات

بنفس الاتجاه أو بعكس، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة ببناء نموذج للدراسة كما يلي:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_2 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5$$

حيث (y) يرمز إلى المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي، ويمثله الناتج المحلي الحقيقي، أما المتغيرات المستقلة تتمثل في: (x_1) العمر المتوقع عند الولادة، (x_2) متوسط سنوات الدراسة، (x_3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، (x_4) الإنفاق على التعليم، (x_5) الإنفاق على الصحة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على دور التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٥ -٢٠١٥).

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: حددت فترة الدراسة بـ ٣١ عامًا (١٩٨٥- ٢٠١٥م).

مصطلحات الدراسة:

التنمية البشرية: يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية بأنها: «تعني حريات الإنسان: حرية العيش بملء الإمكانات، لكل الأفراد، ليس للبعض منهم، ولا للغالبية، بل للجميع» (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٦: iii). ويتضمن هذا المؤشر ثلاثة عناصر، هي:

- مدة الحياة: وتقاس باعتماد العمر المتوقع عند الولادة.

- مستوى التعليم: ويقاس باستعمال مؤشر يتكون من ثلثي معدل تعليم الكبار وثلث المعدل الإجمالي للدارسين.

- مستوى المعيشة: ويقاس باعتماد الناتج القومي الإجمالي لكل ساكن.

ويحتوي مؤشر التنمية البشرية على المعدل الحسابي لمجموع العناصر الثلاثة السابقة، وتنحصر قيمته بين صفر وواحد صحيح، والدول الأقل تنمية تكون أقرب إلى الصفر.

النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادة في إنتاجية الدولة من السلع والخدمات وما يصاحبها من زيادة الدخل القومي خلال فترة محددة غالبًا ما تكون سنة، وغالبًا ما تقاس بمعدل النمو من الناتج الحقيقي، ويستخدم البعض مقياس «معدل التغير في الدخل الفردي بدلاً من الدخل الإجمالي (بكر، ٢٠١٠: ٢٦٥).

الهيكل العام المقترح للدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسة: الجزء الأول: المقدمة يحتوي على مقدمة للتعريف بالموضوع محل الدراسة، وعرض مشكلة البحث، وأهمية البحث، وأهداف البحث والمنهجية البحثية، وأهم المفاهيم التي تتعرض لها الدراسة. أما الجزء الثاني: فيمثل الجزء النظري للدراسة بالإضافة للدراسات السابقة، يتناول مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومفهوم التنمية البشرية كما يستعرض أهم الدراسات السابقة، ويركز الجزء الثالث على الهدف الأساسي للبحث متناولًا النموذج القياسي والاختبارات الإحصائية، وأخيرًا تختتم الدراسة بالجزء الرابع الذي يشتمل على خلاصة البحث وأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من واقع النتائج، ومن ثم الخروج بالتوصيات المناسبة.

أولاً: الإطار النظري للتنمية ومفهوم التنمية البشرية

١-١ النمو والتنمية الاقتصادية:

يخلط الكثير بين مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم النمو الاقتصادي، فلم يفرق الفكر التنموي الكلاسيكي وحتى ستينيات القرن الماضي بين مفهومي التنمية والنمو، وقد استخدم الاقتصاديون القدامى المصطلحين بشكل تبادلي وكأنهما مترادفان، فعادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية، رغم أن هناك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية حينذاك، وذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن، بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة، ومن ثم يبدو لغير المتخصص أن هذين المصطلحين مترادفين، ولكن جوهر كل منهما مختلف.

منذ السبعينيات زخرت الأدبيات بالتمييز بين النمو والتنمية، حيث كانت الحاجة لإعادة النظر في ذلك التعريف الضيق للتنمية الذي يرتكز على الناتج القومي أو المحلي (البرعي، ٢٠٠٦: ٩٦)، ورغم اختلاف وجهات النظر بين الاقتصاديين إلا إنهم يتفقون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الدخل القومي والناتج القومي، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغييرات الهيكلية في بنيان المجتمعات (مصطفى، ١٩٩٩: ٣٩)، فمفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث طبيعة التغير الذي يشير إليه، ومن حيث نطاق ذلك التغير (يونس وآخرون، ٢٠٠٠: ٢٩٩).

إن النمو الاقتصادي يعد نموًّا تلقائيًّا للاقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغيير إرادي في عمل وأداء الاقتصاد، وهو يحدث في المجتمعات على مر الزمن، ويؤدي إلى النمو الطبيعي لها، ولا يقترن بالنمو الاقتصادي عادة تدخل في عمل الاقتصاد إلى في حالات قليلة، إذا ما حدث اختلال في الاقتصاد يستدعي التدخل لإعادة التوازن إليه (النبراوي، ٢٠١١: ١٤٤).

يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة؛ ولذا فإنه يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية، أما التنمية الاقتصادية فأنها تحدث بفعل تدخل الدولة، بمعنى أنها عملية مخططة أو محفوظة من الدولة من أجل أحداث التغيرات الجذرية المطلوبة في هيكل النشاط الاقتصادي، وفي هيكل توزيع الدخل وقد يتم ذلك من خلال خطة اقتصادية (يونس وآخرون، ٢٠٠٠: ٣٠٢).

والنمو الاقتصادي هو تغيير تلقائي في الاقتصاد القومي وفي مؤشراته، بما يعني أيضًا ارتفاع الدخل القومي ونصيب الفرد منه، لكن استمرار النمو مرهون بمحو الأمية، وتحسين الشروط الصحية، والفارق الجوهري بين التنمية والنمو هو أن التغيرات في حالة التنمية تكون مقصودة من جانب الحكومية والأفراد، أما التغير في حالة النمو الاقتصادي فيحدث تلقائيًّا طبقا لقوى السوق، أما في حالة التنمية فان التغير يحدث من خلال التخطيط الاقتصادي الشامل وقيام الدولة بدور رئيس في عملية التنمية، وهكذا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي دون تنمية حقيقية؛ حيث إن النمو يعني زيادة المؤشرات الاقتصادية كالدخل القومي، نصيب الفرد من الدخل، التجارة الداخلية والخارجية دون أن تكون هناك تغييرات مقصودة في البنيان

الاجتماعي والثقافي، أي بنيان القيم والعادات والتقاليد ومستوى الصحة والتعليم (بدران، ٢٠١٤: ٢٠).

إن عملية التنمية الاقتصادية هي مطلب أساسي لجميع شعوب العالم، وقد اشتد هذا الطلب في الآونة الأخيرة، حيث تتسابق البلدان المتقدمة لتطوير مجالات الصناعة والزراعة وغيرها من المجالات من خلال إيجاد طرق جديدة لتحسين منتجاتها، وخفض تكلفة هذه المنتجات لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، وقد أيقنت الدول النامية أنه لا سبيل للتحرك في هذا المجال إلا من خلال عمليات التنمية في محاولة في المرحلة الأولى للحفاظ على الفجوة بينها وبين العالم المتقدم وتخفيضها في المستقبل.

هناك عدة تعريفات للتنمية الاقتصادية، منها ما يلي:

عملية تطور حضاري عام وشامل من خلال التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع بأبعاد مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية وتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع (بكر، ٢٠١٠: ٢٧٠).

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية (مصطفى، ١٩٩٩: ٤٤).

أنها تغير في هيكل الناتج القومي الحقيقي وفي توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة بما يؤدي إلى رفع مستوى الناتج القومي الحقيقي

ومعدل نموه السنوي، وقد يقال تغير هيكلي بما يؤدي إلى رفع متوسط ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهذا يعني أن نمو الناتج القومي الحقيقي لا بد أن يتفوق على نمو السكان على النحو الذي يرفع متوسط ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج (أحمد، ٢٠٠٤: ٢٤٠).

«أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي أحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي»(الجابري، ٢٠١٢: ٥٤).

أنها «العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية، على أن يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات» (بدران، ٢٠١٤: ٧).

أنها: «تعني حريات الإنسان: حرية العيش بملء الإمكانات لكل الأفراد ليس للبعض منهم ولا للغالبية بل للجميع»، **(UNDP, 2016)**.

مما سبق يمكن القول بأن: النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية، ويستند ذلك التمييز على عدة جوانب من أهمها: أن النمو هو متغير كمي وحيد البعد، في حين أن التنمية متغير نوعي متعدد الأبعاد، كذلك يستهدف النمو تحقيق معدل أعلى للدخل، بينما التنمية تستهدف نمو الدخل وعدالة توزيعه.

في المملكة العربية السعودية يعتبر النمو المتسارع في إجمالي الناتج

المحلي النفطي الحقيقي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي؛ حيث شهد إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي نموًّا ملحوظًا خلال حقبة السبعينات، إلا أنه انخفض انخفاضًا حادًا في الثمانينات نتيجة لانخفاض إنتاج النفط كرد فعل لانخفاض أسعاره الأمر الذي أدى إلى تراجع حصة إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي في مجموع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في التسعينات وأوائل القرن الحالي من ٦٥٪ إلى ٤٠٪ كما هو مبين في الشكل (١) أدناه.

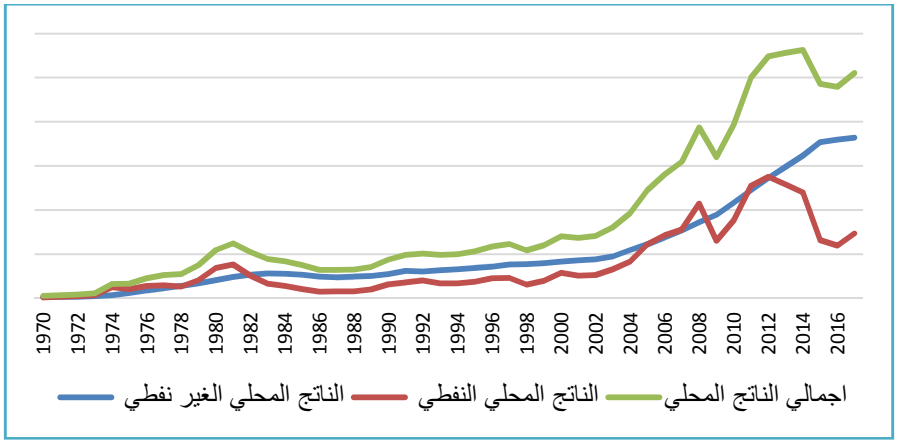

شكل(١) الناتج المحلي الإجمالي النفطي والغير نفطي

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، إعداد الباحثة للأعوام (١٩٧٠ – ٢٠١٦)

كذلك شهد عام ٢٠١٤ حتى بدايات عام ٢٠١٨ هبوطًا حادًا في أسعار النفط؛ إلا أنها سرعان ما عادت للارتفاع نتيجة السياسات التي اتخذتها الدول المنتجة للنفط سواء داخل منظمة الأوبك بقيادة المملكة العربية السعودية أو خارجها، ونظرًا لتقلبات سعر البترول في الأسواق العالمية اتجهت المملكة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، وقد جاءت رؤية ٢٠٣٠ متضمنة الكثير من

التطلعات نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي تسعى وتعمل من أجل تنفيذها على أرض الواقع، حيث تسعى المملكة العربية السعودية إلى التنمية الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة لمختلف القطاعات.

١-٢ مفهوم التنمية البشرية:

منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين أصبح مصطلح التنمية البشرية يتردد كثيرًا في الأدبيات الاقتصادية، وظهرت اجتهادات ومحاولات شتى لتوصيفه، بناء على التطور الذي حصل في النظرية الاقتصادية التي كانت سائدة قبل هذا الوقت، أثبتت عدم نجاحاتها في تحقيق أهداف التنمية المنشودة ولم تستطع أن توصل الكثير من المجتمعات إلى تحقيق التطور والتحديث، فضلًا عن فشلها في تحسين رفاهيتها، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل سواء بين المجتمعات أو بين أفراد المجتمع نفسه (الدعمة، ٢٠٠٩: ٧).

جاء في التقرير الأول سنة ١٩٩٠ تعريف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الناس، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات كثيرة جدًّا وتتغير بمرور الزمن، إلا أن الخيارات الأساسية الثلاث تتلخص في أن يحيا الإنسان حياة مديدة، وأن يكتسب المعرفة، وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق (**UNDP, 1990: 10**)، وبالإضافة إلى هذه الخيرات يتضمن مفهوم التنمية خيارات كثيرة، ومن بينها الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك التمتع باحترام الذات والتمكين بالإحساس بالانتماء إلى المجتمع، وفرص الإبداع والإنتاج وضمان حقوق الإنسان وغيرها.

صاحب الأزمات الاقتصادية التي انفجرت منذ تسعينات القرن العشرين اهتمامًا من المسئولين بتنفيذ العديد من البرامج لتحقيق الإصلاح الاقتصادي بهدف التغلب على تلك الأزمات مثل برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ولم يهتم راسمو السياسات الاقتصادية بتوقع الآثار السلبية للبرامج المنفذة، وهناك من يرى أن التنمية البشرية والقضاء على الفقر، وإن كانت غاية في حد ذاتها، إلا أنها وسيلة لزيادة الإنتاجية ومن وسائلها، التعليم، الصحة، الغذاء، والتدريب بأنواعه، بالإضافة إلى تنظيم حجم العمالة، وأن هناك ترابطًا بين الإنتاج الذي تم قياسه بدخل الفرد وبين أبعاد التنمية البشرية (عامر، ٢٠١٢: ٧٦٥).

في عام ١٩٩٣م أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رؤية جديدة للتنمية تحت عنوان التنمية البشرية المستدامة التي تضع الإنسان على رأس أولوياتها، وتنسج التنمية حوله لا أن تنسجه حولها، من خلال التأكيد على أن الناس هم الثروة الحقيقة للأمم (**UNDP, 1993: 10**)، ويعرف تقرير عام ١٩٩٣ التنمية البشرية على أنها: «تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس» وهذا يعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعًا واسع النطاق وعادلًا، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها (**UNDP, 1993: 3**).

شهد العالم خلال مطلع الألفية الثالثة عددًا من المتغيرات الأساسية والتي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة ومست كافة المؤسسات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول العالم على اختلاف درجاتها في التقدم والنمو، وخلقت مناخا يسوده المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية (الرحمان، ٢٠٠٩: ١).

تنامى الوعي بقيمة الإنسان هدفًا ووسيلةً في منظومة التنمية المستدامة في العقد الأخير من القرن الماضي، وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها كإشباع الحاجات الأساسية وتحسين نوعية الحياة، وهناك مصطلح يطلق عليه «تنمية الموارد البشرية» يقصد به الاستثمار في البشر من اجل توفير قوة العمل القادرة على الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج الأخرى من أجل إنتاج المزيد من السلع والخدمات، وهذا المصطلح ينظر إلى العنصر البشري على أنه عنصر إنتاج مثل الأرض ورأس المال، وأنه أهم هذه العناصر ولا يمكن الاستغناء عنها في أي نشاط إنتاجي وتنمية الموارد البشرية ترتفع بإنتاجية العمل، ويتم تعظيم الإنتاج؛ وذلك بالاستثمار في البشر بالرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم (علي، ٢٠١٣: ٦٤).

اقتضى هذا الأمر أن يكوم مفهوم التنمية البشرية أكثر شمولًا من المصطلحات السابقة التي كانت تعالج البشر بوصفهم من الموارد الاقتصادية لا بد من تأهيلهم وتدريبهم بهدف زيادة إجمالي الناتج القومي، الإجمالي كغاية أساسية للتنمية، فمفهوم التنمية البشرية يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس، والنظر إلى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها، كما يوصف بأنه مصطلح يهدف إلى زيادة فرص الاختيار، وما الدخل إلا واحدًا من هذه الفرص، وليس كل ما تنطوي عليه الحياة الإنسانية، فهو يعني: تنمية

الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس أنفسهم، والتنمية البشرية تقوم على أساس الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة في الدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو، ومن مظاهرها المهمة العناية بالأمن الغذائي وتعميم خدمات الصحة والتعليم الأساسية في مناطق الدولة المختلفة وتوفير فرص العمل المنتج (الدعمة، ٢٠٠٩: ٨).

أن الفكر الاقتصادي العالمي أصبح الآن أكثر قربًا من الاقتناع بأسس عامة لمفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة، وفي هذا الاطار أصبحت التنمية البشرية تعني «توفير وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تسطيعه طاقات الفرد والجماعة، ويعني هذا بعبارة أخرى: توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة وصيانتها واستمرار نموها وتطورها، ومن هذا المفهوم والدور نجد أن للتعليم دورًا أساسيًّا في تحقيق التنمية البشرية.

أدى ذلك لظهور مصطلح التنمية البشرية التي تعرف بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم، وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات (السمان، ٢٠١١: ١٢٨).

تطور مفهوم التنمية البشرية وبدأ ينظر للبشر كغاية في ذاتهم ومحور للتنمية تعمل على تحقيق طموحاتهم، وبالتالي بدأ التركيز على عناصر أساسية

أخرى في التنمية البشرية هي: طول العمر، المعرفة ومستويات المعيشة الكريمة أو ما يطلق عليه عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وبذلك تحولت نظرة التنمية للإنسان من كونه مجرد مورد أو رأس مال إلى هدف يسعى لتنمية ذاته بذاته، وبالتالي يجب معرفة حاجاته وتلبيتها عن طريق التنمية، وتحول محور التنمية ليصبح الإنسان وسعادته، وبات التحدي الذي تمثله التنمية بهذا المعنى أن تتحسن نوعية الحياة، فنوعية الحياة الأفضل، ولا سيما في بلدان العالم الفقيرة، تتطلب بصورة عامة تحقيق دخل أعلى ولكنها تنطوي على ما هو أكثر من الصحة والتغذية وفقر أقل وبيئة أوفر نظافة، ومساواة أكبر من الفرص المتاحة وحريات فردية أكبر، وحياة ثقافية أكثر ثراء.

التنمية تتحقق بواسطة الناس وللناس، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعًا واسع النطاق عادلًا والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصته للمشاركة فيها، لقد اصبح الأمر لا يتعلق بالجانب الاقتصادي للتنمية رغم أهميته، بل توجه العالم نحو المشاركة الجماهيرية والتي تعني إشراك الناس عن كثب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم، فالمهم أن تكون لدى الناس إمكانية الوصول المستمر إلى صنع القرار والى السلطة والمشاركة بهذا المعنى عنصر جوهري من عناصر التنمية، وبذلك انتقل مفهوم التنمية من دلالته الاقتصادية الضيقة إلى دلالته الجديدة الملازمة للطابع الإنساني، اذ ساد مفهوم جديد منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وهو مفهوم التنمية البشرية وبذلك لا تعني التنمية تحقيق النمو الاقتصادي الذي هو عملية

كمية فحسب بل إنها تعني تحسين نوعي لإطار الحياة الإنسانية (حسن، ٢٠١٣: ١٨).

يمكن تعريف التنمية البشرية بأنها: «عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، كما يعني مستوى ما حققوه من رفاهية، فللتنمية البشرية جانبان: (حسن، ٢٠١٣: ٢١).

الأول: هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة.

الثاني: هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في مجالات العمل أو التمتع بوقت الفراغ».

تبلور هذا المفهوم عبر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج وذلك بتفصيل المعنى السابق، فضلًا عن إضافة بعد جديد للمفهوم وهو بعد الاستدامة، وعليه يمكن القول بأن التنمية البشرية: عبارة عن عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسي مستواهم التعليمي والصحي والغذائي بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم، بهدف زيادة الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوزيع عوائده على افراد المجتمع بشكل عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم، وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية المستدامة في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة، وفي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن (الدعمة، ٢٠٠٩: ١٠).

ويُعرف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٦ التنمية البشرية بأنها: «تعني حريات الإنسان: حرية العيش بملء الإمكانات لكل الأفراد ليس

للبعض منهم ولا للغالبية بل للجميع»، (**UNDP, 2016**) ويتضمن هذا المؤشر ثلاثة عناصر، هي:

- مدة الحياة: وتقاس باعتماد العمر المتوقع عند الولادة.

- مستوى التعليم: ويقاس باستعمال مؤشر يتكون من ثلثي معدل تعليم الكبار، وثلث المعدل الإجمالي للدارسين.

- مستوى المعيشة: ويقاس باعتماد الناتج القومي الإجمالي لكل ساكن.

يحتوي مؤشر التنمية البشرية على «المعدل الحسابي لمجموع العناصر الثلاثة السابقة، وتنحصر قيمته بين صفر وواحد صحيح، والدول الأقل تنمية تكون أقرب إلى الصفر»(**UNDP, 2016**).

مما سبق: يمكن استنتاج أن التنمية البشرية تُعنى بتوفير المتطلبات المادية والمعنوية للإنسان، إلا إن ذلك لن يتحقق إلا من خلال نمو اقتصادي مستدام وهو في نفس الوقت ليس شرطًا كافيًا، بل يجب أن توزع عوائد هذا النمو بالإنصاف بين أفراد المجتمع، وفي كثير من البلدان يكون الإنسان في خدمة التنمية ولا تعود عليه عوائدها إلا بالنذر اليسير وعندئذ يكون الإنسان وقود التنمية لا المستفيد منها؛ لذا تقتضي عملية التنمية الشاملة أن يوظف النمو الاقتصادي لخدمة التنمية البشرية، وتوظف التنمية البشرية لزيادة النمو الاقتصادي وديمومته، مما يعني أن مفهوم التنمية البشرية مرتبط بمجموعة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعية، أهمها عوامل الإنتاج والسياسة الاقتصادية ومقومات التطور السياسي ومجالاته وعلاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، بالإضافة إلى القيم الثقافية المرتبطة بالفكر

الديني والثقافي والسياسي والاقتصادي والوعي بضرورة التطوير والتجديد للنمو والتقدم بالشكل الذي يحدد بعدين للتنمية البشرية، هما: مستويات النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان وطاقاته العقلية والنفسية والاجتماعية والمهارية، والتركيز على الاستثمار في الموارد والأنشطة الاقتصادية التي تخلق الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية.

١-٣ مؤشرات التنمية البشرية:

- يتم الإشارة إلى أن مفهوم التنمية البشرية أوسع من المؤشرات التي تدل على النمو، ولكن هذه المؤشرات الأخرى مفيدة في لفت الانتباه وتوضيح الاتجاهات، فضلًا عن أهميتها لعدم وجود مؤشرات أخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك؛ يجب اعتماد مؤشرات إضافية لقياس التقدم أو الحرمان في تحقيق أهداف التنمية البشرية.
- يرتكز دليل التنمية البشرية على مفهوم جديد يقول بأن: التنمية البشرية لا تقاس بالنمو الاقتصادي فحسب كما كانت الممارسة حينئذٍ، بل تقاس بالإنجازات القابلة للقياس التي يحققها البلد في ثلاثة أبعاد أساسية هي (بوضياف، ٢٠١٦: ٣٢٢).
- **حياة مديدة وصحية: مقاسًا بتوقع العمر عند الولادة:** تم اختيار العمر المتوقع عند الولادة كمتغير مقبول يتم اعتماد في حساب دليل التنمية البشرية، وقدمت بعض الدراسات معدل وفيات الرضع أو معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة كبدائل مكملة، ولكن معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يعد مؤشرًا جيدًا لنوعية الصحة العامة في البلدان النامية، ولا يعد كذلك إذا استخدم للتمييز بين البلدان

الصناعية، أما متغير العمر المتوقع يظهر اختلافا بين مجموعة البلدان الصناعية من جهة وبقية البلدان من جهة أخرى أقل من الاختلاف الذي يظهره متغير معدل وفيات الرضع أو معدل الأطفال دون سن الخامسة، وبما أن دليل التنمية كدليل عالمي ينبغي أن يتضمن متغيرات تميز بين البلدان جميعًا، وكذلك فيما بين البلدان الصناعية ذاتها، وفي هذا المضمار يكون معدل وفيات الأمومة هو مقياس أفضل لهذا الغرض، إن العمر المتوقع عند الولادة هو متوسط لمجموعة بأكملها (دولة، منطقة، جماعة، عرقية) وتبعًا للخصائص الأخرى (الطبقة، منطقة الإقامة، العنصر)، وبذلك يمكن أن يحسب توقع شرطي للعمر المتوقع (حسن، ٢٠١٣: ٤٢).

- **اكتساب المعرفة**: وتقاس بمعدل المام البالغين بالقراءة والكتابة، ومجموع نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي: يعد دليل المعرفة العنصر الثاني الرئيس ويحسب من الأرقام الدالة على نسبة الالمام بالقراءة والكتابة، وهي الخطوة الأولى في مجال التعليم وكسب المعرفة، لذا تعد الأرقام الدالة على نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من المعايير الأساسية في قياس التنمية البشرية، ولكن من الضروري أيضًا تعليق الأهمية على ناتج المستويات التعليمية العالية، ومع ذلك فان الالمام بالقراءة والكتابة يستحق أكبر درجة من الاهتمام فيعطي وزنًا ترجيحيًّا (٢/ ٣) بمقدار الثلثين، ويعطي الثلث الباقي لمتوسط سنوات الدراسة، ويختص معدل معرفة القراءة والكتابة بالكبار ولكن معرفة القراءة والكتابة يصعب قياسها؛ لأنها تستلزم مقادير مختلفة من الجهد لتحقيقها في اللغات المختلفة؛

فالشخص الصيني أو الياباني عليه أن يبذل جهدًا أكبر من الجهد الذي يبذله شخص لا تكون كتابة لغته بالصور والرموز، ولكن تعريف الإلمام بالقراءة والكتابة هو تعريف خاص لكل بلد، وتقدر كل ثقافة الجهد الذي ينفق في اكتساب ذلك الإلمام، أما الصعوبة النسبية لمعرفة القراءة والكتابة في الثقافات المختلفة فإنها لا تكون مهمة الا في حالة تطبيق تعريف عالمين في البلدان المتقدمة صناعيًّا لم تعد القراءة والكتابة المؤشر الوحيد للإنجاز التعليمي؛ إذ لا يعبر عنه مقياس كمي بسيط، لذا ينبغي تطوير دليل التنمية البشرية بحيث يعبر عن جماعات فرعية مناطقية محددة، ولكنه لا يصلح بنفس الدرجة لدليل عالمي للتنمية البشرية (حسن، ٢٠١٣: ٤٧).

- **مستوى المعيشة**: مقاسًا بالقدرة الشرائية بالاستناد على معدل الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد: يرتبط مؤشر الدخل بالعديد من المؤشرات الفرعية الأخرى مثل دخل العامل، وهو الدخل الذي يحصل عليه الشخص العامل بالأسعار الثابتة أي بعد تطبيق دليل أسعار الاستهلاك في ذلك البلد على الدخل الاسمي الذي يحصل عليه، والإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي أي مجموع القيم المضافة المحلية والخارجية التي يحققها الأفراد، والناتج القومي الإجمالي يشمل الناتج المحلي الإجمالي زائدًا عن صافي دخل عوامل الإنتاج الخارجية، ويعني الدخل الذي يأتي من الخارج مطروحًا منه المدفوعات التي تدفع إلى غير المقيمين الذين يسهمون في الاقتصاد المحلي (حسن، ٢٠١٣: ٣١).
- وهناك أمور أخرى تتعلق بمؤشر الدخل وتؤثر عليه بشكل مباشر مثل

معدل التضخم أي متوسط المعدل السنوي للتضخم محسوبًا بمعامل الانكماش الضمني للناتج المحلي الإجمالي لكل فترة من الفترات الموضحة، وخط الفقر وهو مستوى الدخل الذي دونه لا يمكن تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي والمتطلبات غير الغذائية الأساسية، وكذلك نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي، والبطالة وحجم المدخرات المحلية الإجمالية أي الناتج المحلي الإجمالي بعد خصم الاستهلاك الحكومي والخاص (حسن، ٢٠١٣: ٣١).

١-٤ صياغة دليل التنمية البشرية:

صاغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليل التنمية البشرية، يتكون من ثلاثة مكونات أساسية تنصرف جميعها إلى تحسين مستوى معيشة البشر بالإضافة إلى ارتفاع أدائهم وإنتاجيتهم، وهذه المؤشرات هي متوسط العمر المتوقع، ودرجة الإلمام بالقراءة والكتابة، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل (المهدي، ٢٠٠٤: ٣٧٧)، ويختتم التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسلم يرتب الدول حسب مستوى التنمية البشرية المنجز فيها، بحيث تحصل الدولة الأفضل على الرتبة الأولى، ويحسب دليل التنمية البشرية في الدولة بحاصل منجزاتها في التنمية البشرية (القاسمي، ٢٠١٥: ١٢٩).

ويشتمل هذا الدليل على ثلاثة مؤشرات هي: العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر للصحة، ومستوى الالمام بالقراءة والكتابة كمؤشر للتعليم، والتحكم في الموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة كمؤشر للدخل، ويبرر التقرير التركيز على عدد مختار من المتغيرات بسبب الافتقار للإحصاءات

القابلة للمقارنة من جهة، ولعدم تعقيد الدليل وجعله مثيره للحيرة من جهة أخرى، وتمثل القيم الدنيا والقيم العليا المتحققة للمؤشرات نقطتين على طرفي مقياس مدرج من الواحد إلى الصفر لكل مقياس من مقاييس الحرمان ثم يتم حساب متوسط المؤشرات الثلاثة فنحصل على متوسط دليل الحرمان البشري، ومن ثم يطرح من الرقم احد فنحصل على قيمة دليل التنمية البشرية للبلد المعني، وفي عام ١٩٩١ تم ادخال بعض التعديلات على الدليل ووسعت بعض المفاهيم المطروحة فيه، حيث تم إضافة مؤشر لمتوسط عدد سنوات الدراسة إلى مؤشر مستوى الالمام بالقراءة والكتابة واعتبر مؤشرا للتعليم، حيث أعطى مؤشر الأمية نسبة الثلثين من مؤشر التعليم، وأعطي مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة نسبة الثلث، وأعطي وزن للدخل وراء مستوى خط الفقر بدلا من الوزن صفر، أما دليل عام ١٩٩٢ فقد استحدث تعديلات أخرى لتفصيل دليل التنمية وفقًا لمجموعات السكان (الذكور والإناث أو فئات الدخل، أو المناطق)، وتغيرت طريقة حساب مؤشر الدخل بحيث افترض تناقص العائد من دخل التنمية البشرية باستخدام معادلة أتكنسون (١٩٨٣) لاستغلال الدخل حسب الصيغة التالية (الدعمة، ٢٠٠٩: ١٦):

$$W(y) = \left(\frac{1}{1-\varepsilon}\right) * y^{1-\varepsilon}$$

حيث **w(y)** هو استغلال الدخل أو الرفاه الناتج عن الدخل و ε هي مرونة الاستغلال الهامشي للدخل، وتقيس الدلالات مدى تناقص العائد، فاذا

كانت ε مساوية للصفر فليس هناك تناقص في العائد، وكلما اقتربت من الواحد تصبح المعادلة بالشكل التالي:

$$W(y) = logy$$

لا زالت تقارير التنمية البشرية تعتمد المؤشرات نفسها في بناء الدليل، إلا أنها استعاضت عن متوسط سنوات الدراسة بنسب القيد الإجمالية، واستعاضت عن حساب قيمة مؤشر الدخل من خلال معادلة أتكنسون السابقة بطريقة جديدة؛ حيث أصبحت المعادلة كما يلي:

$$W(y) = \left(\frac{logYi - logY\ min}{logYmax - logY\ min}\right)$$

حيث تعبر $\boldsymbol{W(y)}$ عن مؤشر الدخل المستخدم في الدليل منذ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، $(\boldsymbol{y})$ هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية للدولار، وتغيرت أيًّا طريقة بناء الدليل؛ حيث أصبحت بالشكل التالي (الدعمة، ٢٠٠٩: ١٦):

- العمر المتوقع عند الولادة ٢٥ عاما قيمة دنيا و٨٥ عاما قيمة قصوى.
- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين صفر٪ قيمة دنيا، و١٠٠٪ قيمة قصوى.
- نسبة القيد الإجمالية: صفر٪ قيمة دنيا و ١٠٠٪ قيمة قصوى.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (دولار حسب تعادلا القوة الشرائية): ١٠٠ دولار قيمة دنيا و ٤٠٠٠٠ دولا رقيمة قصوى.

يتم حساب قيمة الدليل لكل مؤشر منفرد من خلال المعادلة التالية:

$$Index = \left(\frac{Actual\ Xi\ Value - Min\ Xi\ Value}{Max\ Xi\ Value - Min\ Xi\ Value}\right)$$

حيث ***Xi*** قيمة المؤشر المنفرد، ويحسب قيمة مؤشر الصحة من خلال استخدام قيمة العمر المتوقع عند الولادة، أما مؤشر التعليم فيحسب بالطرية التالية: بعد الحصول على القيمة لمعرفة القراءة والكتابة تضرب بالرقم اثنين، والقيمة المتحصلة لنسبة القيد الإجمالية تضرب في واحد، ثم تجمع القيمتان المتحصلتان وتقسم على ثلاثة فنحصل على قيمة مؤشر التعليم، أما قيمة مؤشر الدخل فيتم حسابه من خلال المعادلة التي تم عرضها سابقا، ومن خلال القيم المتحصلة الثلاث السابقة لكل من مؤشرات (الصحة والتعليم والدخل) يتم الحصول على دليل التنمية البشرية للبلد المعني وذلك بجمعها ثم قسمتها على ثلاثة (الدعمة، ٢٠٠٩: ١٩).

أدركت المملكة أهمية العنصر البشري كمحرك للنمو الاقتصادي ومحفز رئيس للتحول المطلوب للاقتصاد المعرفي والقدرة على التنافس العالمي، وأن عملية التنمية البشرية هي عملية مستمرة بعيدة المدى، تهتم بتلبية الحاجات الأساسية للأجيال الحاضرة دون إهمال أو تحجيم قدرات الأجيال المقبلة. وعليه كانت توجهاتها بعيدة المدى منذ بداية مسيرتها التنموية لحشد الموارد البشرية وتوجيهها لصالح التنمية الاقتصادية، وتوجيه جهود التنمية لخدمة التنمية البشرية، وبذلك حرصت الدولة على أن يكون للتنمية البشرية حظها الأوفر من مخصصات الإنفاق الحكومي؛ حيث ازدادت نسبة الإنفاق على التنمية البشرية من إجمالي الإنفاق التنموي على مدى الخطط الخمسية المتعاقبة للتنمية.

شكل(٢) أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

المصدر: (وزارة التخطيط، ٢٠١٨: ٣٨)

بدأ التعامل مع التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية بالاعتماد على رؤية نابعة من ضرورة الربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق التنمية البشرية والسعي لتوظيف الموارد المتوفرة المتاحة لتحقيق التنمية. وُضعت لذلك الخطط الخمسية التي استهدفت تحقيق غايات أساسية تمثلت في تنويع هيكل الاقتصاد لضمان عنصر الاستدامة في عملية التنمية، وكذلك

خلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط باعتباره مصدرًا غير متجددًا وقابلًا للنضوب، وأيضًا تحقيق العدالة في توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، والاستثمار في رأس المال البشري، وبناء القدرة المعرفية والمهارية، وكذلك تكثيف برامج التعليم والتدريب، والتأهيل للقوى العاملة الوطنية، والاهتمام بالبنية الأساسية باعتبارها الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني وكفاءته، والعمل على تحقيق تنمية متوازنة.

ثانيًا: عدد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي

تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي لا شك في أن المعرفة أضحت أهم السلع الاقتصادية على الإطلاق، والمورد الرئيسي المهيمن على قوى الاقتصاد الجديد القائم بذاته، والذي تحركه تقنية المعلومات ورأس المال الفكري، وفيما يلي نستعرض أهم الدراسات.

- هدفت دراسة شعبان (٢٠١٧) إلى التعرف على السياسات التنموية وآثارها على التنمية البشرية في ماليزيا، وقد خلصت إلى أنه من أهم الدروس المستفادة في تجربة التنمية في ماليزيا هو أن برامج التنمية لا يمكن أن تستورد من الخارج، فكل دولة لها تجربتها الخاصة وتضعها بناء على احتياجاتها وظروفها على أساسها يجب أن تصوغ خطة التنمية بها، وتشير التجربة الماليزية كذلك إلى أهمية الدور الحكومي والمؤسسي في التنمية في المجتمعات ذات التنوع العرقي والطبقي، كذلك اشتراك القطاع الخاص بشكل رئيسي في توفير فرص العمل بشكل مستدام، أما محاربة الفقر فتشير التجربة الماليزية إلي أهمية الاعتماد في هذا الخصوص علي مجموعتين من البرامج؛ أحدهما: برنامج متكامل للتنمية والتوسيع الاقتصادي والآخر برنامج مخصصة للرعاية والتنمية للطبقات الأشد فقرًا، كما أن ماليزيا حققت مستوى لا باس به من التنمية الاقتصادية، تزامن مع تطبيق الخطط التنموية المختلفة منذ عام ١٩٧٠ وحتي الآن وبذلك أصبحت ماليزيا في عام ٢٠١٠ تحتل المرتبة العاشرة بين الدول

الأكثر تنافسية اقتصادية حول العالم ومن الملاحظ أنه: «من خلال تناول السياسات التنموية تلاحظ ما يلي: نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها حيث تشير الإحصاءات الحكومية إلي نجاح الإجراءات المتخذة في إطار هذه السياسة في الفترة من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٩٠؛ حيث انخفضت نسبة الفقر ٤٩.٣٪ سنة ١٩٧٠ إلى ١٦.٥٪ سنة ١٩٩٠ في شبه جزيرة ماليزيا إلا ان ٣٠٪ المستهدفة لملكية البومبيترا في الفترة ذاتها لم تتحقق، إلا أن ملكية البومبيترا في الحقوق المساهمة في الشركات ارتفعت خلال هذه الفترة ٢.٤٪ إلى ٢٠.٣٪، كما زادت حصة الصينيين والهنود خلال نفس الفترة من ٢٨٪ إلى ٤٦٪، بينما انخفضت الأجانب من ٦٣٪ إلى ٢٥٪، من وجهة أخري نجحت السياسات الحكومية في زيادة تمثيل المالاى في مجالات (المعمار – المحاسبة – الهندسة – الطب – الطب البيطري – المحاماة – وغيرها) من ٤.٩٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٢٩٪ سنة ١٩٩٠م. ٢- فيما يتعلق بتأثير السياسات الاقتصادية ومتطلبات إعادة الهيكلة على رأس المال الأجنبي يلاحظ أن الدور الاقتصادي التدخلي للدولة قد ارتبط بإضفاء الطابع القومي أو الوطني علي الاقتصاد، عبر تقليل سيطرة رأس المال الأجنبي لصالح رأس المال المحلي، وذلك عن طريق إنهاء الاحتكار الأجنبي لقطاعات التعدين والمطاط والبنوك التجارية وغيرها وذلك بتحويل الملكية.

- هدفت دراسة برني (٢٠١٦) إلى تحديد كل من مفهوم التنمية والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي وأوجه العلاقة بينهم، مع تسليط الضوء على مفهوم التنمية بأبعادها المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية ومدى ارتباطها

بالتنمية المستدامة، إلى جانب ذلك ذكر أهداف التنمية البشرية التي تعتبر كضرورة أساسية للاستثمار في الإنسان حيث أنها تقوم على أساس الإنسان وتنتهي إليه، خلصت الدراسة إلى توضيح فكرة أساسية مفادها أن أي نمو اقتصادي تنشده دولة ما لا يمكن أن يكلل بالنجاح إلا عن طريق الاستثمار في الإنسان.

- دراسة العلاونة (٢٠١٥) هدفت إلى تبيان أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤)؛ حيث تم تطبيق اختبار ديكي فولر واختبار الخطية المتعددة واختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات تباين الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للتنمية البشرية ممثلة بمؤشر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في الأردن ممثلاً بالإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعامل الأردني، كما أظهرت النتائج أيضًا الأثر الإيجابي لعناصر التنمية البشرية مجتمعة وهي التعليم والصحة والدخل.
- وقام (**Pelinescu, 2015**) بدراسة بعنوان «تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوربي»، تركز استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٠ على ثلاثة مجالات للنمو: ذكية ومستدامة، وشاملة لا يمكن تحقيقها بدون مساهمة كبيرة من المهارات والمعرفة أو قيمة الأشخاص والذين يعرفون عادة باسم رأس المال البشري. ومن الصعب تصديق أن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق بدون نظام تعليم وتدريب جيد، ونشر واسع للمعرفة في خدمات التصنيع، والإبداع الصناعي، وبذل جهد كبير لخلق اقتصاد يعتمد على البحث المكثف. وباستخدام منهجية

اللجان، حاولت الورقة الكشف عن دور رأس المال البشري كعامل للنمو وتجادل بأن بطء الاستثمار في رأس المال البشري يجب أن يؤثر على التنمية المستدامة في البلدان. حيث توصلت انه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة دون وجود نظام جيد للتعليم والتدريب، ونشر واسع النطاق للمعرفة.

- هدفت دراسة بخاري (٢٠١٥) إلى تحديد طبيعة فجوة المعرفة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وإلقاء الضوء على محددات الاقتصاد المعرفي الكفيلة بتمكين الدول النامية من عبور الفجوة القائمة، وتتخذ الدراسة من المملكة العربية السعودية نموذجا للتطبيق، بحيث تتناول الوضع الراهن والتوجهات المستقبلية لتخطي الفجوة بين الاقتصاد المعرفي وذلك القائم على المعرفة، استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ومعاملات الارتباط لتحليل بيانات ٧٥ دولة مقسمة وفق مؤشر التنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات: مرتفعة جدا، مرتفعة، ومتوسطة من حيث التنمية البشرية (باستثناء الدول منخفضة التنمية البشرية) وما يقتضيه الهدف من الدراسة، أكدت النتائج أن الابتكار هو العامل الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد المعرفي والقاطرة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وعليه تخلص الدراسة إلى أنه على الدول النامية والتي بدأت خطواتها نحو الاقتصاد المعرفي أن تكرس جهودها لتطوير نوعية مواردها البشرية، والاستثمار في تطوير بنية قوية لتقنية المعلومات والاتصالات، أما بالنسبة للمملكة فإن التحول للاقتصاد القائم على المعرفة إنما يتطلب اعتماد أكبر

على القوى العاملة ذات الإنتاجية العالية والتعليم الجيد والقدرة في الابتكار والتطوير.

- إن العديد من الدراسات تدرس التعليم والصحة كونهم من أهم مؤشرات التنمية البشرية ولهم خصائص مشتركة منها أن إسهامهم في النمو الاقتصادي ليس مباشرًا كما أنهم على رأس أولويات الدول ومسؤولياتها فمن الدراسات التي اهتمت بقياس مستوى التعليم والصحة على النمو الاقتصادي دراسة **Sefa and Others** (٢٠١٥) التي هدفت إلى الكشف عن الأثر الاقتصادي للإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية ودوره في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استخدام تحليل **Meta** بأستراليا، وقد استخدموا المنهج الوصفي التحليلي القياسي؛ حيث يتضمن النموذج القياسي الإنفاق الحكومي على الصحة وكذلك الإنفاق الحكومي على التعليم كمتغيرات مستقلة وأثرها على النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، وخلصت الدراسة إلى وجود أهمية متزايد ة للإنفاق الحكومي على الصحة إضافة للإنفاق على التعليم وتطويره، وأن ما توصلت له الدراسة من أن نصيب الصحة من الإنفاق الحكومي متدني بعكس قطاع التعليم.
- هدفت دراسة **Jude and other** (٢٠١٥) دراسة هدفت إلى دور التعليم والصحة على النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والقياسي حيث إن المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة هي الإنفاق على كل من التعليم والصحة وقد خلصت الدراسة إلى أن الإنفاق على القطاعين الصحي

والتعليمي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، على خلاف ما توصلت له دراسة **Oni, Lawrence Babatunde (2014)** دراسة هدفت إلى تحليل تأثير الإنفاق على القطاع الصحي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وقد استخدموا المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، حيث إن المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة هي رأس المال، والإنفاق على القطاع الصحي، القوى العاملة، معدل العمر المتوقع للحياة، وقد خلصت الدراسة إلى زيادة الإنفاق على القطاع الصحي ونمو القوى العاملة من العوامل المهمة للنمو الاقتصادي في نيجيريا، في حين أن معدل العمر المتوقع له أثر سلبي على النمو خلال الفترة المشمولة بالدراسة.

- قام **Islam (2014)** بدراسة بعنوان «العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في بنجلاديش خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠١٠م» وقد توصلت إلى أن العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في بنجلاديش ليست ثنائية الاتجاه، إنما هي أحادية الاتجاه، عند تحليل طبيعة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠١٠م، تبين أن العلاقة بين الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي علاقة موجبة وذات معنوية إحصائية، حيث يسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي في بنجلاديش نموا في الإنفاق على التعليم، بينما لا يسبب الإنفاق على التعليم نموًّا اقتصاديًّا.
- هدفت دراسة **Jorge et al (2014)** إلى تحديد مدى تأثير النفقات العامة في بيرو في مجالات التعليم، الصحة، والبنية الأساسية على النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر وتوزيع الدخل في السنوات العشرين الماضية

باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي القابل للتحليل، وهو نموذج مستخدم على نطاق واسع بالدراسات الاقتصادية لكونه يصف سلوك المنتجين والمستهلكين والروابط فيما بينها، أظهرت نتائج الاستنتاج الشامل من نتائج المحاكاة أن إعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم والصحة المفرط في الاستثمار في البنية التحتية يولد على المدى الطويل مزيدًا من النمو الاقتصادي ويقلل من البطالة والفقر وعدم المساواة، وينطبق هذا الاستنتاج على كل من القطاعين العام والخاص، ومع ذلك، فإن المزيج الأمثل لمقدار الاستثمار في التعليم والصحة وما هو أقل في البنية التحتية يتوقف على الظروف الأولية لرؤوس الأموال المنفقة بالتعليم والصحة والبنية التحتية؛ فبالنسبة للبطالة والفقر وعدم المساواة، يكون أثر إعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم والصحة على البنية التحتية أكثر موائمة في حالة الاستثمار العام من الاستثمار الخاص بسبب فئات الدخل التي يركز عليها الاستثمار العام، بينما يركز الاستثمار الخاص أكثر على قطاعات شريحة الدخل الأعلى من الاستثمار العام.

- تناولت صفاء باسلامة **(2013)** في دراسة بعنوان: «تطور القطاع الصحي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية» أثر تطور القطاع الصحي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خلال فترة (١٩٨١-٢٠١٢) وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي القياسي، ويتضمن النموذج القياسي النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي وتؤثر فيه ثلاثة متغيرات مستقلة: القطاع الصحي،

والتعليم، والصناعة، وقد توصلت الباحثة إلى أن تأثير القطاع الصحي على النمو الاقتصادي ذو تأثير موجب.

- أجرى **Zivengwa (2012)** دراسة بعنوان: «العلاقة السببية بين التعليم والنمو الاقتصادي في زيمبابوي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨م)»: اختبرت العلاقة السببية بين التعليم والنمو الاقتصادي في زيمبابوي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨م)، أكدت نتائج الدراسة على وحدة الاتجاه السببي بين المتغيرين، حيث يؤدي التعليم دورا إيجابيا في النمو الاقتصادي، كما تبين أن ارتفاع رأس المال البشري يحفز عوائد الاستثمارات المادية، وبناءً عليه أوصت الدراسة بضرورة وضع القطاعين الخاص والحكومي للسياسات التي من شأنها التركيز على تحسين النظام التعليمي.
- قام **Bader (2012)** بدراسة بعنوان: «أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الأردن، خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٧» وقد استخدم تحليل التكامل المشترك لاختبار تأثير كل من: رأس المال بالأسعار الحقيقية، العمل معبرا عنه بالأجور الحقيقية، الإنفاق على التعليم، والتكنولوجيا معبراً عنها بمتوالية عددية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع إجراء الاختبارات اللازمة كاختبار جذري الوحدة (ديكي- فولر) واختبار فيلبس- بيرون، أكدت نتائج الدراسة الفرضية القائلة بأن التعليم يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من كون التعليم هو العامل الأهم والذي يؤثر بشكل إيجابي قوي وبدلالة إحصائية عالية على النمو الاقتصادي في الأردن، وذلك عن طريق تكوين رأس المال البشري

والذي يعول عليه بالدرجة الأولى في الاقتصاد الأردني، ورغم أن النتائج أظهرت أيضًا تأثيرًا معنويًّا وإيجابيًّا للعوامل الأخرى (العمل، رأس المال، والتكنولوجيا) على النمو الاقتصادي، غير أن تأثير التعليم يبقى الأقوى.

- كما قام **Tatoglu (2011)** بدراسة بعنوان «العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٥»، هذا وقد استخدمت الدراسة الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة كمؤشر لرأس المال البشري، وبتطبيق اختبار التكامل المشترك واختبار مرونات الدخل طويلة الأجل وقصيرة الأجل، أتضح أن الإنفاق الاستثمار الصحي قد أدي إلى زيادة الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي في جميع الدول المعنية، سواء في المدى القصير أو الطويل.
- وقام **Rahman (2011)** بدراسة بعنوان «العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم والصحة والناتج المحلي الإجمالي في بنجلاديش خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)» باستخدام نموذج (سولو) للنمو، بإدخال الإنفاق على التعليم والصحة كرأس مال، وقد اثمرت النتائج على أن ادماج رأس المال البشري المتمثل في التعليم والصحة يحسن من معاملات رأس المال البشري والمادي على حد سواء في نموذج النمو لبنجلاديش، كما اتضح أن التعليم والصحة يؤثران على النمو الاقتصادي في بنجلاديش، في حين أن النمو الاقتصادي يؤثر في الإنفاق على التعليم ولكن لا يؤثر على الإنفاق الصحي، بمعنى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإنفاق

على الصحة والنمو، ولكن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق على التعليم بين النمو الاقتصادي.

- أجرى **Nurudeen and Usman** (٢٠١٠) دراسة بعنوان «أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٧م»، توصلت إلى أن الإنفاق الصحي يعزز النمو الاقتصادي، أما الإنفاق على التعليم فليس كذلك، حيث لاحظ الباحثان أن زيادة الإنفاق الحكومي لم تترجم إلى تنمية حقيقية في نيجيريا، والتي لاتزال ضمن الدول الأكثر فقرا في العالم، أشار الباحثان إلى أن كل من إجمالي الإنفاق الحكومي الرأسمالي والجاري والإنفاق على التعليم يؤثران سلبيا على النمو الاقتصادي، في حين يؤثر الإنفاق على الصحة وعلى قطاع النقل والاتصالات إيجابيًّا، وعليه أوصيا بأهمية زيادة الإنفاق على الصحة في سبيل تعزيز إنتاجية العامل وتحقيق النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للتعليم فلابد من حسن إدارة الموارد المادية المخصصة للإنفاق عليه بالصورة التي تعزز من مساهمته الحقيقية في النمو، خاصة إذا ما هيئت البيئة الفعالة للأعمال التجارية.
- قام الهيتي وآخرون (٢٠٠٩) بدراسة بعنوان «العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم وبين النمو الاقتصادي مع التطبيق على الاقتصادين السعودي والأردني خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٠٦م» باستخدام المربعات الصغرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق على التعليم يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وفي الأردن، بخلاف الإنفاق الصحي الذي اتضح عدم معنويته في التأثير على النمو.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أهمية التنمية البشرية في النمو الاقتصادي، وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة ومتغيراتها وكذلك الأساليب الإحصائية المتبعة.

ثالثًا: النموذج المستخدم لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

لتحديد بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في السعودية ينبغي الإشارة في البداية إلى أن النموذج اعتمد على الأدبيات التي قامت بدراسة الظواهر المفسرة للحقائق محل البحث وأنه تم الرجوع في كل الإحصائيات الرسمية للحصول على البيانات اللازمة.

للوصول إلى نتائج واقعية وتحليل منطقي للعلاقات الاقتصادية يبنى عليه اتخاذ القرارات السليمة، يتم استخدام برنامج **Eviews10** بغرض التعرف على دور التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٥ – ٢٠١٥)، وذلك باستخدام الاختبارات التالية:

٣- ١ اختبار جذر الوحدة (Unit Root Tests):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة وكذلك تحديد رتبة الفروقات التي يحتاجها، وذلك باستخدام اختبار ديكي- فولر المعدل (**Augmented Dickey-Fuller Test**) .

ولإجراء اختبار **ADF** تم اقترح معادلتين للانحدار الأولى تتضمن قاطع في السلسة ذات المسار العشوائي.

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \gamma y_{t-1} + u_t$$

المعادلة الثانية تسمح للنموذج بأن يتضمن متجه زمني غير عشوائي.

$$\Delta y_t = \alpha_0 + a_2 t + \gamma y_{t-1} + u_t$$

ذلك لاختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: (عدم سكون المتغير **Y** = يحتوي جذر الوحدة)

Ho: β=0

الفرضية الثانية: (سكون المتغير **Y** في مستواه = متكامل من الدرجة صفر) **Ha: β<0**

يتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة «**t**» المحسوبة أكبر من قيمة «**t**» المجدولة أو الحرجة (وذلك في قيمتها المطلقة).

٣-٢ تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM Estimation):

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنيه طويلة المدى تتحدد في ظلها القيمة التوازنيه للنمو الاقتصادي في إطار محدداتها، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا انه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد يأخذ النمو الاقتصادي قيما مختلفة عن قيمته التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن (**Equilibrium error**) ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل. و يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومحدداته كمتغيرات تفسيرية على النحو التالي :

١- وجود علاقة طويلة المدى أي علاقة توازنية على المدى البعيد بين

النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومحدداته.

٢- وجود علاقة قصيرة المدى وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين النمو الاقتصادي ومحدداته في كل فترة زمنية.

يتطلب تقدير نموذج تصحيح الخطأ التحقق من مدى سكون مستوى متغيرات النموذج، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده عن طريق اختبار جذر الوحدة. بالإضافة إلى التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. يتم تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل وأيضا الحصول على بواقي الانحدار المقدرة، يهدف الاختبار إلى التحقق من أن هذا المزيج الخطي ساكن أي متكامل من الدرجة الصفر، فإذا كانت إحصائية **(t)** معنوية يتم رفض الفرض العدمي بوجود جذر وحدة في البواقي وقبول الفرض البديل بسكون البواقي. وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة.

٣-٣ اختبار السببية (Granger Causality Test):

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية أحاديًا، أم تبادليًا أي إن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما، ويبين هذا الاختبار أن المتغير التفسيري **(x)** يسبب المتغير التابع **(y)** إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير **(x)** له قدرة تنبؤية إضافية أكبر من القدرة التبؤية الإضافية للتباطؤ الزمني للمتغير **(y)** نفسه. ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالنظر إلى قيمة **(f)** المعطاة في نتائج اختبار جرينجر للسببية من خلال مقارنة القيمة المحسوبة

(المطلقة) لـ (**f**) بالقيمة الجدولية (الحرجة) لها. وتُرَفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (**f**) المحسوبة أكبر من تلك الجدولية.

ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة ببناء نموذج للدراسة كما يلي:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_2 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5$$

حيث (**y**) يرمز إلى المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي ويمثله الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما المتغيرات المستقلة تتمثل في: (x_1) العمر المتوقع عند الولادة و(x_2) متوسط سنوات الدراسة و(x_3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و(x_4) الإنفاق على التعليم و(x_5) الإنفاق على الصحة.

٣-٤: نتائج النموذج

يُعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن الإجراءات المتبعة لتحليل السلاسل الزمنية وذلك لمعرفة ما إذا كانت السلاسل ساكنة أم لا، باعتبار أن السكون شرطًا ضروريًا للحصول على نتائج منطقة وسليمة. ويتضح من الجدول (١) أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، إلا أنه عند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات نجد أنها تصبح معنوية. وباختصار فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة متكاملة من الدرجة(١)**I** مما يعني إمكانية تكاملها تكاملًا مشتركا.

جدول (١) اختبار جذر الوحدة (Unit Root Tests)

المتغيرات		المستوى		الفرق الأول	
		وجود قاطع	وجود قاطع واتجاه	وجود قاطع	وجود قاطع واتجاه
Y	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1.255401 (-2.967767)	-0.782125 (-3.574244)	-3.335262** (-2.971853)	-5.423404 (-3.574244)
x1	العمر المتوقع عند الولادة	0.373871 (-2.967767)	-2.853713 (-3.574244)	-3.156335** (-2.976263)	-4.182766* (-3.580623)
x2	متوسط سنوات الدراسة	0.332949 (-2.967767)	-1.447834 (-3.574244)	-**3.023553 (-3.020686)	-3.674554 (-3.574244)
x3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-0.497656 (-2.967767)	-1.975851 (-3.574244)	-3.347670** (-2.976263)	-4.304461* (-3.574244)
x4	الإنفاق على التعليم	3.648097 (-2.967767)	1.094596 (-3.574244)	-4.223406* (-2.967767)	-6.330550* (-3.574244)
x5	الإنفاق على الصحة	1.255415 (-2.967767)	-0.569144 (-3.574244)	-3.604904** (-2.967767)	-4.170441* (-3.595026)

تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل باستخدام انحدار التكامل المشترك كما هو مبين في الجدول (٢) .

جدول (٢) معادلة الانحدار الخطي

Dependent Variable: Y

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4642890.	1529062.	-3.036430	0.0055
X1	79136.43	27904.02	2.836022	0.0089
X2	-4136.494	92137.40	-0.044895	0.9645
X3	4.772959	2.804378	1.701967	0.1012
X4	9.399204	3.379850	2.780953	0.0102
X5	-10.76608	5.595747	-1.923975	0.0658

R-squared	0.983568	Mean dependent var	1542021.
Adjusted R-squared	0.980281	S.D. dependent var	480183.8
F-statistic	299.2784	Durbin-Watson stat	1.015600
Prob(F-statistic)	0.000000		

Y = -4642890.28242 + 79136.4293038*X1 - 4136.49367111*X2 + 4.77295885652*X3 + 9.39920439117*X4 - 10.7660802733*X5

بإجراء اختبار جذر الوحدة للبواقي المقدرة، تبين أن البواقي ساكنة في المستوى كما يتضح في الجدول (٣).

جدول (٣) اختبار جذر سكون البواقي

المتغير	اختبار المستوى	
	بقاطع	بقاطع ومتجهه
البواقي	-2.979123** (-2.981038)	-3.307348 (-3.595026)

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠١

تم إدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة وذلك بعد التأكد من سكون البواقي ويتبين ذلك من الجدول (٤) أدناه.

جدول (٤) نموذج تصحيح الخطأ (ECM Estimation)

Dependent Variable: DY

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	32798.00	36592.15	0.896313	0.3802
DY(-1)	0.139859	0.176192	0.793785	0.4362
DX1	33766.67	84508.54	0.399565	0.6935
DX2	-83841.47	120039.8	-0.698447	0.4926
DX3	4.759496	1.755159	2.711718	0.0131
DX4	5.699054	2.144295	2.657775	0.0147
DX5	-7.746757	3.597682	-2.153263	0.0431
E2(-1)	-0.515094	0.193452	-2.662651	0.0146

R-squared	0.534094	Mean dependent var	56365.90
Adjusted R-squared	0.378791	S.D. dependent var	69832.66
F-statistic	3.439060	Durbin-Watson stat	1.798144
Prob(F-statistic)	0.013067		

من بيانات الجدول السابق يتضح وجود الإشارة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ؛ مما يؤكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل التي تم الحصول عليها عند إجراء تحليل انحدار التكامل المشترك، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن النمو الاقتصادي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية **(t-1)** تعادل ٥١٪، وهذا يشير إلى أن النمو الاقتصادي يستغرق ما يقارب عامين (١/ ٠.٥١٥٠٩٤) باتجاه قيمته بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محدداته. كذلك يتبين وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى دلالة ٠.٠١ في المدى القصير، ووجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم عند مستوى دلالة ٠.٠١ في المدى القصير، وأيضًا وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على الصحة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ في المدى القصير.

كذلك يشير جدول (٥) إلى أن نتائج البواقي تبين أن النموذج قد تجاوز اختبار المشكلات القياسية، وخلوه من المشاكل القياسية المتعلقة بتحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام **(Jarque-Bera)**، وكذلك خلو النموذج من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار **(LM)**، وعدم وجود اختلاف تباين حتى الدرجة الثالثة باستخدام **(ARCH Test)**.

جدول (٥) اختبارات فحص البواقي

Statistics	Estimated Value	Prob
Normality (Jarque-Bera) التوزيع الطبيعي	3.641545	0.161901
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test الارتباط التسلسلي	[1] 1.611286	0.0761
ARCH Test التجانس	[1] 0.112121 [2] 0.095629 [3] 0.222401	0.5841 0.6322 0.2284

بإجراء اختبار السببية كما هو مبين في جدول (٦) يتضح أن هناك علاقة أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي وبين العمر المتوقع عند الولادة، وذلك يشير إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة. كما دلت النتائج إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي ومتوسط سنوات الدراسة في إشارة إلى أن زيادة متوسط سنوات الدراسة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. وأيضًا وجود علاقة أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق على الصحة أي أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الصحة.

جدول (٦) نتائج اختبار السببية لجرانجر

(Granger Causality Test)

Prob	F-Statistic	فرض العدم
0.7252	0.44231	Δ Y لا تسبب ΔX1
0.0037	6.13329	Δ X1 لا تسبب Δ Y
0.0185	4.15499	Δ Y لا تسبب ΔX2
0.1670	1.86210	Δ X2 لا تسبب Δ Y
0.1338	2.07755	Δ Y لا تسبب ΔX3
0.8502	0.26443	Δ X3 لا تسبب Δ Y
0.2877	1.34172	Δ Y لا تسبب ΔX4
0.1064	2.30326	Δ X4 لا تسبب Δ Y
0.1728	1.82917	Δ Y لا تسبب ΔX5
0.0509	3.05449	Δ X5 لا تسبب Δ Y

رابعًا: الخلاصة والنتائج:

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- تبين من نتائج اختبار جذر الوحدة (**Unit Root Tests**) أن جميع المتغيرات ساكنة في الفرق الأول، مما يعني إن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة متكاملة من الدرجة(١)**I** وذلك يعني إمكانية تكاملها تكاملًا مشتركًا.
- أظهرت نتائج تقدير الانحدار الخطي وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والعمر المتوقع عند الولادة، ووجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم وذلك في المدى الطويل.
- بينت نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (**Estimation ECM**) وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى دلالة ٠.٠١ في المدى القصير، ووجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم عند مستوى دلالة ٠.٠١ في المدى القصير، كما تبين ان هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على الصحة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ في المدى القصير، في حين لم تظهر النتائج وجود علاقة احصائية بين الإنفاق على الصحة في المدى الطويل .
- دلت نتائج اختبار السببية لجرانجر (**Granger Causality) Test**) على وجود علاقة أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي وبين كلا من (العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط سنوات الدراسة والإنفاق على الصحة) في إشارة إلى أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة العمر المتوقع عند

الولادة و إلى زيادة سنوات الدراسة وإلى زيادة الإنفاق على الصحة.

- مما سبق: نتوصل إلى أن محددات التنمية البشرية المتمثلة في ارتفاع مستوى دخل الفرد ومستوى التعليم تأثيرهما إيجابيًا على النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى أهمية التعليم في إعداد رأس المال البشري كونه ينمي قدرات الفرد ويزودهم بالعلم والمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة. كما يسهم في فسح المجال أمام المواطنين للكشف عن قدراتهم المبدعة، فضلًا عن اتاحة المزيد من فرص مشاركتهم السياسية ومن ثم تمكينهم من الاسهام وبشكل أفضل في التنمية الاقتصادية. ويعد التعليم مفتاح دعم لقدرة الفرد؛ حيث يتيح له تحسين أوضاعه المادية ونوعية الحياة التي يحياه، ومن ناحية أخرى فأن ارتفاع مستوى دخل الفرد يجعله يسعى دائما إلى الأفضل، حيث إن ارتفاع مستوى المعيشة يجعل الفرد أكثر بحثا عن تطوير ذاته وتنميتها، وبالتالي قدرته على المساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أكد على دور التعليم في النمو الاقتصادي، وأيضًا يتسق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهدافها والتي أولت التعليم رعاية كبيرة وخصصت النصيب الأكبر من الميزانية للتعليم.
- نتائج الدراسة تتفق مع العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة هيشام(٢٠١٦) التي توصلت إلى أن زيادة الفقر يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي، و دراسة شعبان (٢٠١٧) التي توصلت إلى أن التعليم له دور كبير في نهوض النمو الاقتصادي، وأيضًا دراسة بن ونيسة (٢٠١٦) التي

توصلت إلى أن الإنفاق على التعليم يعد إنفاقًا استثماريًّا ذا مردودية عالية على المدى الطويل. وكذلك دراسة يعقوب (٢٠١٦) التي توصلت إلى أن التنمية المستدامة لا تتحقق بدون رأس مالي بشري يؤمن بها ويعمل لأجلها، ودراسة العلاونة (٢٠١٥) التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي للتنمية البشرية ممثلة بمؤشر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي، ودراسة **Pelinescu** (٢٠١٥)؛ حيث توصلت انه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة دون وجود نظام جيد للتعليم والتدريب، ونشر واسع النطاق للمعرفة. وأيضًا تتفق مع دراسة **Awaworyi Churchill et al** (٢٠١٥) التي توصلت إلى وجود علاقة بين التعليم وبين النمو الاقتصادي، وكذلك دراسة **Mesones et al** (٢٠١٤) التي توصلت إلى أن إعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم المفرط في الاستثمار في البنية التحتية يولد على المدى الطويل مزيدًا من النمو الاقتصادي ويقلل من البطالة والفقر وعدم المساواة. كما تتفق مع دراسة **Bader** (٢٠١٢) التي توصلت إلى أن التعليم يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصادي، ودراسة **Rahman** (٢٠١١) التي توصلت إلى أن التعليم يؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي، كما تتفق مع دراسة الهيتي وآخرين (٢٠٠٩) التي توصلت إلى أن الإنفاق على التعليم يعزز النمو الاقتصادي. بينما تختلف النتائج مع دراسة **Jude et al** (٢٠١٥) التي توصلت إلى أن الإنفاق على القطاع التعليمي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وتختلف أيضًا مع دراسة **Islam** (٢٠١٤) التي توصلت إلى أن الإنفاق على التعليم لا يؤثر في النمو الاقتصادي، وتختلف كذلك مع دراسة **Nurudeen and Usman** (٢٠١٠) التي توصلت إلى أن

الإنفاق على التعليم لا يعزز النمو الاقتصادي.

- يمكن تفسير عدم وجود علاقة إحصائية بين الإنفاق على الصحة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ووجود علاقة عكسية بين الإنفاق على الصحة والنمو الاقتصادي في المدى القصير، في ضوء اعتماد المملكة على عائدات النفط أكثر من اعتمادها على النطاق العريض من المشروعات الغير نفطية، وأيضًا بسبب البطالة وعدم مشاركة الإناث بالقدر الكافي في تحقيق النمو الاقتصادي. تتفق هذه النتائج مع دراسة **Jude et al** (٢٠١٥) التي توصلت إلى أن الإنفاق على القطاع الصحي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وتتفق هذه النتائج مع دراسة بوضياف(٢٠١٦) التي توصلت إلى أن النفط هو الذي يتحكم في معدلات التنمية البشرية، وكذلك تتفق مع دراسة الهيتي وآخرين (٢٠٠٩) التي توصلت إلى أن الإنفاق على الصحة لا يعزز النمو الاقتصادي. بينما تختلف مع دراسة **Awaworyi Churchill et al** (٢٠١٥) التي توصلت إلى أن للصحة دور مهم في النمو الاقتصادي، وتختلف هذه النتائج مع دراسة **Mesones et al** (٢٠١٤) التي توصلت إلى أن إعطاء الأولوية للاستثمار في الصحة المفرط في الاستثمار في البنية التحتية يولد على المدى الطويل مزيدًا من النمو الاقتصادي ويقلل من البطالة والفقر وعدم المساواة، كما تختلف مع دراسة باسلامة (٢٠١٣) التي توصلت إلى أن تأثير القطاع الصحي على النمو الاقتصادي ذو تأثير موجب، وكذلك تختلف مع دراسة **Tatoglu** (٢٠١١) التي توصلت إلى أن الإنفاق الاستثمار الصحي قد أدي إلى زيادة الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي، وأيضًا دراسة **Rahman** (٢٠١١)

التي توصلت إلى أن الصحة تؤثر على النمو الاقتصادي.

خامسًا: التوصيات:

- تعتبر التنمية البشرية هي مفتاح التنمية الاقتصادية وأنها تعزز قوة النمو الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار أن التنمية البشرية قد تكون مؤشرات وأرقام خادعة في ظل التوزيع السكاني لكثير من الدول وطبيعة الخدمات المقدمة، فالعواصم هي أكثر المناطق التي تتمتع بالخدمات والميزات تليها المدن الكبرى، أما القرى والأماكن المتباعدة فغالبا ما تعاني من سوء الخدمات ومن فقر الإمكانات، لذلك لابد أن تراعي الدول عند طرح مؤشراتها مبدأ الإفصاح.
- إن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية هي أوجه لعملة واحدة، ولكنها تطورت عبر الزمن فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتنمية جميع جوانبهم المعرفية والصحية والنفسية والاجتماعية بجانب رفع متوسط دخولهم، ولا يمكن أن نركن إلى رفع متوسط الدخول من أجل تحقيق التنمية. وفي الوقت الحاضر أصبح النمو الاقتصادي أحد متطلبات التنمية البشرية وعنصر من عناصره؛ حيث إن متوسط دخل الفرد ليس هو المحرك الوحيد للتوجه نحو التنمية، وإنما التعليم المثمر والثقافة الواعية والصحة الجيدة والمناخ الاجتماعي المناسب هم من يدفعوا الافراد إلى الابتكار والإنتاج والتخطيط السليم وتحمل المسؤولية.
- عكفت المملكة على المضي قدمًا في رؤيتها الطموحة وخطت خطوات واسعة في مجال التنمية البشرية، ولذا لابد أن تكون هناك أفكارًا تغذيها

وتدعمها وذلك بفتح المجال لتقديم المبادرات والأفكار لتحقيق التنمية البشرية.

- عمل ندوات دورية في الجامعات المختلفة يشارك فيها الطلاب والأساتذة من أجل تقديم الاطروحات التي تسهم في التنمية البشرية.
- العمل على مساعدة الشباب والفتيات ودعمهم في مسيرة التعليم المستمر وعدم التوقف.
- الاهتمام بالتعليم كونه المدخل الأهم في التنمية البشرية.
- تمكين الشباب والفتيات في مختلف المجالات لرفع مستوى المعيشة لديهم.
- طرح فكرة المشاريع الجماعية التي يمكن أن تضم مجموعة كبيرة من الشباب، وتقديم كافة التسهيلات لهم من قروض ميسرة ودعم فني وغيرها.
- الاهتمام بتنشيط السياحة الداخلية في المملكة كونها ذات تأثير على الوعي الثقافي، مما يعود بمكاسب كبيرة أهمها استلهام أفكار ومبادرات تعزز من التنمية البشرية.
- مشاركة المجتمع المحلي في طرح مبادرات تسهم في توسيع رقعة التنمية البشرية.
- دعم برامج التعليم المستمر وتقديم التسهيلات للراغبين في تطوير ذاتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم.

المراجـــــع

القرآن الكريم

المراجع العربية

أحمد، عبدالرحمن يسري (٢٠٠٤)، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية. جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.

باسلامة، صفاء،(٢٠١٣). تطور القطاع الصحي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

بخاري، عبلة عبدالحميد محمد(٢٠١٥). فجوة الاقتصاد القائم على المعرفة بين اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة: تطبيقًا على المملكة العربية السعودية. مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي: جامعة الازهر – مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي مج١٩، ع٥٥.

بدران، أحمد جابر، (٢٠١٤). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. مركز الدراسات الفقهية، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، القاهرة.

البرعي، عزت عبدالحميد (٢٠٠٦). اقتصاديات التخلف والتنمية، ط١، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة.

برني، نسيم(٢٠١٦). التنمية بين مفهومي التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. مجلة العلوم الإنسانية: جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي ع٦.

بكر، نجلاء محم إبراهيم، (٢٠١٠). مبادئ الاقتصاد، الجزء الثاني. ط٢، جامعة بني سويف، القاهرة.

بوضياف، حفيظ،(٢٠١٦). أثر النفط على التنمية البشرية العربية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: جامعة زيان عاشور بالجلفة ع٢٨:.

التمتام، عمار محمد،(٢٠١٣).التنمية البشرية في الاقتصاد الإسلامي: الضمان الاجتماعي نموذجًا. المجلة الليبية للدراسات: دار الزاوية للكتاب العدد(٢).

الجابري، علي عبدالكريم (٢٠١٢). دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والأردن. ط١، دار دجلة، عمان.

حسن، وسن عبدالرزاق،(٢٠١٣).إضاءات في التنمية البشرية، وقياس دليل الفقر الدولي. ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

الدعمة، إبراهيم مراد،(٢٠٠٩).التنمية البشرية بين النظرية والواقع. ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

الرحمان، بن عنتر (٢٠٠٩). إدارة الموارد البشرية، المفاهيم والأسس، الابعاد الاستراتيجية. ط١، دار اليازوري العلمية، عمان.

السمان، أحمد حسن،(٢٠١١). الصحافة والتنمية المستدامة، دراسة مستقبلية. ط١، المكتبة الاكاديمية، القاهرة.

شعبان، لبنى عبدالفتاح الدسوقي،(٢٠١٧). السياسات التنموية وأثارها على التنمية البشرية في ماليزيا. مجلة البحوث التجارية: جامعة الزقازيق – كلية التجارة مجلد (٣٩)، عدد(١).

عامر، وحيد محمد مهدي،(٢٠١٢). نموذج مقترح لدليل التنمية البشرية

وانعكاساته على الأداء الاقتصادي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة : جامعة عين شمس – كلية التجارة ع٤.

العريفي، بسيم قائد، (٢٠١٣).التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في اليمن: دراسة حالة محافظة تعز. المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية: المركز العربي للدراسات والبحوث العدد(٤).

العلاونة، مصطفى محمد أحمد، (٢٠١٥).تأثير التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في الاردن رسالة ماجستير. جامعة اليرموك، اربد.

علي، أسامة جمعة (٢٠١٣).أثر العولمة على تنمية الموارد البشرية: دراسة حالة ليبيا. المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية: المركز العربي للدراسات والبحوث ع ٣.

القاسمي، علي (٢٠١٢). التعريب والتنمية البشرية. مجلة الممارسات اللغوية – مخبر الممارسات اللغوية – جامعة مولود معمري تيزي وزو – الجزائر ع١٢.

مصطفى، محمد مدحت (١٩٩٩). النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. الاشعاع الفنية، القاهرة.

النبراوي، خديجة (٢٠١١). التخطيط الإسلامي للتنمية الاقتصادية. ط١، دار العواصم للنشر والتوزيع، القاهرة.

الهيتي، أحمد حسين (٢٠٠٩). العلاقة بين الإنفاق عل الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الاردني

والسعودي للمدة ١٩٨١-٢٠٠٦ م. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٧ (٢٠).

هيشام، عياد، (٢٠١٦).أثر النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر في الدول النامية: دراسية قياسية للفترة ١٩٧٠ - ٢٠١٣. مجلة رؤى اقتصادية -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الوادي - الجزائر عدد(١٠).

وزارة الاقتصاد والتخطيط، (٢٠١٨). نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية. المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨م : التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة، نيويورك.

يعقوب، عبدالقادر محمد، (٢٠١٦). استثمار رأس المال البشرى والفكري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية - مركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية س١٩، عدد(٣٢).

يونس، محمود، ومندور، أحمد محمد، والسريتي، السيد محمد أحمد (٢٠٠٠). مبادئ الاقتصادي الكلي، مطبعة سامي، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Bader, Majed Farhan (2012), The Effect of Education on Economic Growth in Jordan: An Econometric Study (1976-2007) The Modified Version, Dirasat, Administrative Sciences, 39 (1): 97-106.

Churchill, Sefa and ling yew, Siw and Ugur, Mehme, (2015), Effects of Government Education and Health Expenditures on Economic Growth: A Meta-analysis Monash Business, (Australia).

David Piachaud (2002), Capital and the Determinants of Poverty and Social Exclusion. Centre for Analysis of Social Exclusion, London School of Economics, CASE inquiries.

Islam, Md. Raihan (2014), Education and Economic Growth in Bangladesh- An Econometric Study, IOSR Journal of Humanities and Social Science, 19 (2): 102-110.

Jorge F. Baca Campodónico, Jorge R. Peschiera Cassinelli, and Jorge A. Mesones (2014). The Impact of Public Expenditures on Education, Health, and Infrastructure on Economic Growth and Income Distribution in Peru. Inter-American Development Bank.

Jude, Hailaire and Gilies, (2015). EDUCATION, HEALTH AND ECONOMIC GROWTH IN AFRICAN COUNTRIES, (African countries) Volume 9, Issue 3.

Nurudeen, A., & Usman, A. (2010) Government expenditure and economic growth in Nigeria, 1970-2008: A disaggregated analysis. Business and Economics Journal, 2010(4), 1-11.

Oni, Lawrence Babatunde, (2014).Analysis of the groth Impact of Health Expenditure in Nigeria. (Nigeria) Volume 3, Issue 1.

Pelinescu, E., (2015, November). The human capital and development. The Romanian case study. In Institute for Economic Forecasting Conference Proceedings (No.161105).

Institute for Economic Forecasting.

Rahman, Mostafizur, (2011). Causal Relationship among Education Expenditure, Health Expenditure and GDP: A Case Study for Bangladesh. International Journal of Economics and Finance, 3 (3): 149-159.

Tatoglu, Ferda Yerdelen (2011), The Relationships between Human Capital Investment and Economic Growth: a Panel Error Correction Model, Journal of Economic and Social Research, 13 (1): 77-90.

UNDP, Human Development Report New York, 1990.

UNDP, Human Development Report New York, 1993.

UNDP, Human Development Report New York, 2016.

Zivengwa, Tichaona (2012), Investing the Causal Relationship between Education and Economic Growth in Zimbabwe, Global Journal of Management and Business Research, 12 (8): 107-117.